سلسلة منشورات
مركز البحوث القانونية
الكتب
13

البنك الدولي

التأطير البنيوي والتطور في الوظائف والمهام

دراسة قانونية دولية في ظل أحكام التنظيم الدولي المعاصر

تأليف
الدكتور وسام نعمت إبراهيم السعدي
أستاذ القانون الدولي العام المساعد
عميد كلية الحقوق / جامعة الموصل

البنك الدولي

الدكتور وسام نعمت إبراهيم السعدي

البنك الدولي
التأطير البنيوي والتطور
في الوظائف والمهام
دراسة قانونية دولية في ظل أحكام
التنظيم الدولي المعاصر

رقم الإيداع: 2023/700 لدى المديرية العامة للمكتبات العامة في أربيل.

البنك الدولي
التأطير البنيوي والتطور في الوظائف والمهام
دراسة قانونية دولية في ظل أحكام التنظيم الدولي المعاصر

الدكتور

وسام نعمت إبراهيم السعدي

أستاذ القانون الدولي العام والمنظمات الدولية المساعد

عميد كلية الحقوق / جامعة الموصل

«الكتاب مُحَكَّم»

مركز البحوث القانونية - أربيل - 2023

البنك الدولي
التأطير البنيوي والتطور في الوظائف والمهام

د. وسام نعمت إبراهيم السعدي

الناشر: مركز البحوث القانونية، وزارة العدل، إقليم كوردستان – العراق

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى 2023

ISBN: 9786145060390

لا يجوز نسخ أو استعمال هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل – سواء التصويرية أو الإلكترونية أو الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو تسجيله على أشرطة أو سواها، وحفظ المعلومات واسترجاعها – دون إذن خطي من الناشر؛ تحت طائلة الملاحقة القانونية.

تطلب منشوراتنا خارج العراق، من:

مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش.م.م.

فرع أول: الشياح- طريق صيدا القديمة- قرب ساحة البريد
تلفاكس: **391 391 – 01** / خليوي: **733 433 – 03**

فرع ثان: البقاع- كسارة- الطريق العام- قرب أفران شمسين
تلفاكس: **505 508 – 08** / خليوي: **764 203 – 03**

الموقع الإلكتروني: **www.zeinjuridique.com**
البريد الإلكتروني: **wassim@zeinjuridique.com**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾

[سورة التوبة، الآية: 105]

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله الذي وافاه الأجل وانا اخط الصفحات الأخيرة لهذا الكتاب . . . رحمك الله يا رمز الوفاء والمحبة والتضحية . . .

إلى روح والدتي الحنون رمز الرحمة والحنان . . . رحمها الله واسكنها فسيح جناته . .

إلى أخواي وأختي . . . حفظكم الله ورعاكم .

وإلى زوجتي الغالية . . . . . رمز العطاء والمودة

وإلى أولادي . . . يوسف وسما وأحمد . . .

إليكم جميعاً اهدي هذا الجهد العلمي

وسام السعدي

استهلال

وتستمر سلسلة مركز البحوث القانونية في وزارة العدل في إقليم كوردستان العراق، من الكتب بإخراج خيرة ما انتقته اللجنة العلمية في المركز، بعد اجتياز كل الكتب المراحل العلمية من تدقيقها أو انتقائها تحكيمياً، وها هو ذا الإصدار الثالث عشر يخرج إلى النور لكتاب البنك الدولي لحضرة العميد الدكتور وسام نعمت إبراهيم السعدي، الذي أفاض فيه عن كل ما يتصل بهذه المنظمة الدولية من الناحيتين العضوية والوظيفية، ولكون هذه المؤسسة قد تأسست في عام 1944، لمواجهة الفقر في العالم وتقديم البرامج المتخصصة في الإنماء والتعمير، وما تقدمه من دعم مالي للدول الفقيرة، في ترسيخ كل الأغراض التي تسعى لتحقيقها، بات من المفيد أن نفهم حقيقة هذه المنظمة المهمة على مستوى العالم.

إن هذا الكتاب سيضيف للمعرفة القانونية معلومات ثرية وبالغة الأهمية عن تكوين البنك الدولي وعن وظائفه والأدوار التي لعبها طيلة فترة عمله بدءاً من عام 1946، حيث السنة التي بدأ فيها البنك ممارسة أعماله. ولا شك أن قيام مركزنا بتبني نشر هذا الكتاب كان تحقيقاً للرسالة والخطة التي أطلقناها لنشر الثقافة القانونية، منذ أن تأسس المركز في خريف عام 2020، منذ ذلك التاريخ ولحد الوقت الذي يقرأ فيه القارئ الكريم هذه السطور، أخرج المركز تسع أعداد من مجلته مجلة العقد الاجتماعي، ستة أعداد تسلسلية، وثلاثة أعداد خاصة، غطّت أنشطتنا العلمية من مؤتمرات ثلاثة، وطاولتان مستديرتان، فضلا عن إنتاج ثلاثة عشر كتاباً علمياً محكماً، وستة من سلسلة الكتب الصغيرة، وسيمضي المركز في نشاطاته بدعم منقطع النظير من حكومة إقليم كوردستان العراق، وبسند وتشجيعٍ من لدن السيد وزير العدل في الإقليم الأستاذ فرست أحمد

عبد الله، لتبلغ خطتنا مع نهاية هذا العام، عشرون كتابا، وعشرة من سلسلة الكتب الصغيرة بإذن الله تعالى.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا في دعم حركة النشر العلمي للكتب والأبحاث الحقوقية، وأن يجعل عملنا ذو فائدة لكل قارئ يبحث عن شيء يراه مناسباً لأعماله الفكرية. والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

البروفيسور الدكتور

محمد سليمان الأحمد

رئيس مركز البحوث القانونية

المقدمة

كشفت حركة التنظيم الدولي المعاصر عن تنامي كبير لدور المنظمات الدولية وزيادة تأثيرها في واقع الحياة الدولية، وأصبحت تلك المنظمات تمارس دورها الكبير في شتى مجالات الحياة الدولية وتقوم بوظائفها المحددة في أنظمتها الأساسية وفي مواثيقها بما يسهم في تحقيق قيم التعاون الدولي وأنماء العلاقات الودية بين الدول وتطوير أفق التعاون الدولي في شتى مجالات الحياة الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتدعيم تحقيق أواصر الاستقرار الدولي وتلبية متطلبات الأمن والسلم الدوليين، وكانت تجربة الأمم المتحدة في هذا المجال تجربة غنية عكست قدرة تلك المنظمة في التعامل مع التحديات الدولية وإدامة مظاهر العمل الدولي المشترك في شتى المجالات، ساعدها في ذلك المبادئ التي أنشئت عليها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، واستمرت تلك المنظمة في العمل ومواجهة المشكلات الدولية منذ تأسيسها ورغم أن الكثير من المختصين ومن الدول الفاعلة في المجتمع الدولي كانت تنظر إلى هذه المنظمة بأنها قد تخسر عناصر قوتها وفاعليتها وقد تتحول إلى منتدى للحوار وتقف عاجزة عن العمل بسبب طبيعة التغييرات التي شهدها المجتمع الدولي والتطور الكبير الذي طرأ على قواعد القانون الدولي التقليدي وبروز قيم ومفاهيم دولية جديدة باتت تفرض على واقع العلاقات الدولية سلوك قواعد جديدة واعتناق مفاهيم معاصرة وتبني مناهج حديثة في واقع التعاون الدولي تنسجم مع تلك التطورات المستمرة والمتواصلة في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية والنظام الدولي الجديد.

وإذا كانت منظمة الأمم المتحدة الفاعل الأبرز في واقع التنظيم الدولي المعاصر، وتعكس أنموذج متميز لعمل منظمة دولية حكومية عالمية عامة

الأهداف ولها الثقل الأكبر في إدارة الشأن الدولي وهي منظمة تملك التخويل من المجتمع الدولي لاتخاذ ما تراه مناسبا من تدابير كفيلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، إلا أنها لم تكن الطرف الدولي الأبرز في واقع التنظيم الدولي القائم، والذي شهد بالتزامن مع قيام منظمة الأمم المتحدة إنشاء منظمات دولية عالمية متخصصة اصطلح على تسميتها بالوكالات المتخصصة والتي أصبحت ترتبط مع الأمم المتحدة باتفاقيات الوصل وتعمل معها بتنسيق وتنظيم قانوني خاص يحكم آليات العمل والتعاون الدولي المشترك وأوكل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي امر الأشراف على تنظيم العمل المشترك بين الطرفين، وقد برزت في الميدان العديد من الوكالات الدولية المتخصصة التي نجحت في أن تبرهن للجميع قدرتها على العمل وفاعليتها في التحرك واتخاذ الإجراءات المناسبة بما يسهم في معالجة المسائل التي تدخل في مجالات عملها واختصاصها، وكانت تلك الوكالات بمثابة الحدث الأبرز في مجال إنتاج آليات عمل متخصصة تغطي مختلف مجالات الحياة الدولية وتعمل جنبا إلى جنب مع الدول ومع المجتمع المدني ومع كافة الأطراف الدولية بما يجعلها تتبوأ المزيد من المكانة الدولية المميزة على صعيد التعاون الدولي والعمل المشترك في ظل منظومة مترابطة تشرف على أدائها منظمة الأمم المتحدة والتي حاولت أن تلعب دور المنظمة الأم صاحبة الولاية الأكبر في تنسيق الجهود وتوجيهها في المجالات التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء في تلك المنظمة.

وبهذا الخصوص عكس البنك الدولي نموذج لمنظمة دولية عالمية متخصصة بالشأن المالي الدولي، وكانت هذه المنظمة منذ نشأتها والي يومنها هذا تسعى من أجل تطوير مجالات العمل والارتقاء بالمهام والواجبات التي تضطلع بأدائها، وقد طور البنك الدولي من أدواته وأساليبه في مجال العمل ونجح وخلال مسيرته أن يتعامل مع التحديات وان يمتلك الخبرات والمهارات الكافية لغرض التعامل مع مختلف التحديات التي واجهته، ومن منطلق أن البنك الدولي منظمة

دولية فقد حمل في إطار هذا الوصف الأبعاد القانونية المتعارف عليها في إطار قانون المنظمات الدولية، فهو كيان قانوني دولي دائم أنشئ بموجب اتفاق دولي وأطرافه دول كاملة السيادة ويعمل من أجل تحقيق أهداف محددة ويتمتع بالإرادة الدولية الذاتية التي تميزه عن شخصية الدول الأعضاء، ويتمتع بالشخصية القانونية الدولية التي توهله لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وهو يتمتع بمجموعة من المزايا والحصانات تتعلق بعضها به كمؤسسة وبعضها يتعلق بالعاملين فيه وبعضها يتعلق بأبنيته ومقراته ووثائقه ومحفوظاته ومراسلاته، كما أن البنك الدولي يخضع لقواعد المسؤولية الدولية عن الأفعال والتصرفات التي تنسب إليه والتي قد تكون سببا كافيا لإقامة مسؤوليته باعتباره منظمة دولية لها شخصيتها القانونية الدولية المستقرة.

وكان على البنك الدولي واجبات عديدة ترتبط بإعادة النظر في المهام والوظائف المكلف بأدائها في ضوء المستجدات الدولية، مما أوجب عليه أن يعيد النظر في استراتيجيته وأليات عمله بما يمكنه من التجاوب مع تلك المستجدات، فالبنك الدولي مؤسسة تعمل من أجل تحقيق متطلبات التنمية، وتوفر للدول التي تبحث عن برامج تنموية التسهيلات المناسبة وتدعم خططها في هذا المجال وتعمل مع هيئاتها ومؤسساتها الوطنية من أجل تحقيق متطلبات التنمية وتوفير مستلزماتها وتمدها بالخبرات وبالبرامج المناسبة وبالتمويل المطلوب وتعمل معها من أجل انعاش البرامج الاقتصادية والقضاء على حالات الشلل في الحياة الاقتصادية في المجتمعات التي تعاني من أزمات مالية واقتصادية خانقة، وبالتالي يقف البنك الدولي إلى جانب تلك الدول من أجل بلوغها إلى مستوى ملائم من النمو الاقتصادي وتحقيقها للعديد من النجاحات في مجال تحجيم التحديات الاقتصادية والمالية في تلك الدول وتنسيق التعاون مع مختلف المنظمات الدولية لغرض تلبية متطلبات برامج التنمية والتنمية المستدامة وإحراز تقدم مطرد في هذه البرامج وفي هذه المجالات.

وقد واجه البنك الدول معضلة الفقر على المستوى العالمي وجعل من أهدافه العمل من أجل معالجة هذه الظاهرة والحد من مخاطرها وآثارها، وكانت لديه العديد من البرامج الموجهة بهذا الخصوص والتي ترافق معها أنشطة في مجال تطوير الحياة الاقتصادية والمعاشية لقطاعات كبيرة من الأفراد المحرومين من الحقوق الإنسانية الأساسية وعمل من أجل انعاش المجتمعات الريفية وتطوير قطاعات الصحة والتعليم ودعم برامج القضاء على الأوبئة والأمراض وتامين متطلبات الكثير من المجتمعات من مياه الشرب وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة ومحاربة الآفات الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الفقر والجوع. ورغم ما قام به البنك الدولي من مهام بهذا الخصوص، إلا أن أمامه الكثير من العمل من أجل تحقيقه في هذا المجال، لكن التحديات المرتبطة بالجانب المالي والجانب التنظيمي والمشكلات الناشئة عن ازدياد الكوارث الناشئة عن العوامل الطبيعية أو الآثار الناشئة عن الحروب تمثل عوامل تضعف من قدرة البنك الدولي على التصدي للمشكلات المرتبطة بالفقر وارتفاع معدلاته وتجعل هذه المنظمة أمام تحدي يستوجب منها بذل المزيد من الجهود في هذا الميدان لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

وكان أمام البنك الدولي مهمة معقدة وكبيرة في مجال التعامل مع الدول التي أضرت بها النزاعات المسلحة، حيث انه بات مطالبا بان يقدم خبراته وتجاربه لدعم مجتمعات ما بعد النزاع، وهنا نجد أن البنك الدولي كانت لديه أدواته المتميزة في هذا المجال وبات من انشط المنظمات الدولية التي ترعى وتدعم برامج الإنقاذ للمجتمعات المنكوبة أبان النزاعات المسلحة، وقد اتسمت برامجه بالشمولية والدقة في التعامل والوضوح في التشخيص وقدم البنك الدولي تجارب ناجحة لدول تم تحقيق الاستقرار فيها وعودة الحياة إليها ومعالجة الدمار الذي لحق البنى التحتية وتامين مستلزمات عودة الأفراد إلى مدنهم ومعالجة كل التحديات المتعلقة بتامين مستلزمات استمرار الحياة بشكل طبيعي في مدن

وتلوث البيئة وإعمار دول ما بعد النزاع وغيرها من النقاط الجوهرية التي أخذ البنك الدولي على عاتقه مسؤوليات التصدي لها والعمل من أجل إيجاد الحلول القانونية المناسبة لها.

إشكاليات الدراسة:

تكمن أبرز الإشكاليات الأساسية التي نحاول معالجتها ضمن فصول هذا الكتاب في عدة نقاط يمكن أن نطرحها بصيغة تساؤلات جوهرية لغرض إيجاد الإجابات المنطقية بخصوصها في إطار المناهج التحليلية للبحث القانوني وكما يأتي:

- ما هي المظاهر الأساسية لفاعلية البناء التنظيمي للبنك الدولي وعوامل تطوره وقدرته على تحقيق الأهداف التي أوكلت إليه؟
- ماهي أبرز المتطلبات القانونية لضمان قدرة هذه المنظمة على العمل والتواصل وإنجاز المهام في منظور النظام الأساسي المنشئ لها؟
- حدود فاعلية هذه المنظمة في تحقيق أهدافها وحدود قدرتها على العمل بمعزل عن باقي المكونات الأساسية المرتبطة بأسرة البنك الدولي؟
- ما هي المعطيات الفكرية والفلسفية التي تقف وراء بروز البنك الدولي وحدود تطور هذه المؤسسة على المستوى البنيوي والوظيفي؟
- ما مدى نجاح هذه المنظمة في إقامة توازن حقيقي بين معطيات السيادة الوطنية والحاجة إلى الاعتراف بمفاهيم سيادة القانون الدولي وسمو قواعده وأحكامه وأعلويتها في التطبيق وحدود إفادة البنك الدولي من المفاهيم الأخيرة في تحقيق أهدافه؟
- ما مدى قدرة البنك الدولي في إقامة الشراكات مع منظمة الأمم المتحدة وقدرته على تنفيذ البرامج العالمية التي أقرتها تلك المنظمة والتي تدخل في إطار اهتمامات البنك الدولي؟
- مدى فاعلية البنك الدولي في إقامة التوازن في العلاقات مع شركائه

البارزين وفي مقدمتهم صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؟

– ما طبيعة أدوار البنك الدولي في إطار انتشار مفاهيم العولمة ومدى نجاح هذه المؤسسة في أن تبرهن للآخرين أنها ليست مجرد أداة من أدوات العولمة بل هي مؤسسة لها أهدافها وبرامجها ونهجها الخاص بها؟

– هل يمتلك البنك الدولي رؤية واضحة في مجال التعامل مع قضايا الفقر والتنمية وأعاده الإعمار في مجتمعات ما بعد النزاع؟

– هل أصبح البنك الدولي يمتلك استراتيجية واضحة في مجال تحقيق متطلبات التطوير الذاتي لمنظوماته وهل بات قادراً على توفير متطلبات الديمومة والاستمرار في عمله؟

هذه الإشكاليات وغيرها الكثير سنحاول في إطار هذا الكتاب بحثها ومناقشتها وتسليط الضوء عليها من أجل الوصول إلى إجابات واضحة ومحددة لها وبما ينسجم مع منهجينا في تقديم رؤية قانونية شاملة عن هذه المؤسسة تتعامل مع البناء التنظيمي لها والتطور في الوظائف والمهام.

منهجية الدراسة:

سنعتمد في كتابة أبواب وفصول هذا الكتاب على المنهج القانوني التحليلي والذي يعتمد تحليل البناء القانوني لقيام هذه المنظمة وتحليل مقومات عملها ومتطلبات نجاحها ويكون تحليلنا مستند إلى المنظومة القانونية التي يتأسس عليها البنك الدولي بالإضافة إلى معطيات العمل الدولي وواقع التعامل القائم وبالقدر الذي يسمح في تشكيل رؤية واضحة ومحددة لعناصر قيام هذه المنظمة وأسباب نجاحها ومدى ما تحقق من تطور في الوظائف والمهام، وبالتالي نحاول أن نقدم تصورات تأصيلية عن هذه المؤسسة تغطي المنظور الفكري والفلسفي الذي تعتمد عليه وتكشف عن مبررات إيجاد هذا النوع من المنظمات الدولية وتفصح عن حقيقة نجاحها في تحقيق مقومات التعاون الدولي، كما أننا سنمنح للمنهج التطبيقي مساحة مهمة في هذه الدراسة وبما يؤمن الكشف عن أبرز

المجالات للواقع العملي لهذه المؤسسة ومدى ما أنجزته من مهام وما حققته من وظائف في مختلف الموضوعات التي أورد النظام الأساسي للبنك الدولي النص عليها كجزء من الأهداف التي يسعى لتحقيقها.

فرضية الدراسة:

نحاول من خلال إنجاز فصول هذا الكتاب أن نطرح الفرضيات الآتية: ان البنك الدولي مؤسسة دولية تحتل أهمية خاصة في التنظيم الدولي المعاصر وتشكل أنموذج لوكالة دولية فاعلة لها من الأليات والأدوات ما يكفل لها النجاح في تحقيق أهداف ومهام على مستوى عالي من الأهمية وان هذه المنظمة نجحت وخلال سنوات طويلة في أن تبرهن للآخرين بأنها تشكل عنصراً أساسيا من عناصر تحقيق التعاون الدولي في المجال المالي وانها تشكل شريكاً اقتصادياً حقيقياً للدول والمؤسسات الدولية المالية والاقتصادية وانها توفر بيئة حقيقية لتلبية متطلبات الإصلاح في مجال تحديات التنمية والبيئة وبناء السلام وتطوير النظام القانوني الدولي المالي وتحقيق الفاعلية والديمومة لعناصره ومقوماته.

هيكلية الدراسة:

من أجل الإحاطة بجميع الأبعاد القانونية المتصلة بموضوع دراستنا في إطار هذا الكتاب قسمنا الدراسة إلى بابين أساسيين، حمل **الباب الأول عنوان " التأطير البنيوي لمجموعة البنك الدولي"** والذي جاء لمعالجة موضوع التعريف بالبنك الدولي من خلال مناقشة تعريف البنك الدولي وأهدافه والبحث في هيئات وأجهزة البنك الدولي واختصاصاتها ودراسة نظام العضوية في البنك وانتهائها ثم تحديد الجوانب المالية المتصلة بنشاطها، هذه الموضوعات كانت محور الفصل الأول من الباب الأول، أما الفصل الثاني فكان مخصصا لمناقشة "تكييف عمل البنك الدولي ونظامه القانوني"، وتم بحث موضوع تكييف عمل البنك الدولي، ثم دراسة الوضع القانوني له وحقوقه ومسؤولياته وحصاناته، أما الفصل الثالث فقد ناقش مظاهر التعاون بين البنك الدولي مع المنظمات الدولية، حيث خصصنا

المبحث الأول لدراسة تعاون البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي، وعالج المبحث الثاني تعاون البنك الدولي مع منظمة التجارة العالمية، وتناول المبحث الثالث علاقة البنك الدولي بالمنظمات الدولية غير الحكومية.

أما الباب الثاني من الكتاب فقد جاء تحت عنوان " تطور وظائف ومهام البنك الدولي" والذ ناقشنا فيه في إطار الفصل الأول منه دور البنك الدولي في تحقيق التنمية والحد من الفقر، حيث عالج المبحث الأول دور البنك في مجال أعمال الحق في التنمية، وتناول المبحث الثاني دور البنك الدولي في مكافحة الفقر، أما الفصل الثاني فقد خصص لبحث موضوع البنك الدولي وأزمة المديونية وإدارة برامج التكييف الهيكلي، حيث عالج المبحث الأول منه موضوع البنك الدولي وأزمة المديونية العالمية، وتناول المبحث الثاني دور البنك الدولي وفي دعم برامج التكييف الهيكلي، وناقش الفصل الثالث تطور أدوار البنك الدولي في مجال دعم برامج العدالة وسيادة القانون ومكافحة الفساد، حيث ناقشنا في المبحث الأول دور البنك الدولي في دعم برامج العدالة وسيادة القانون، وخصصنا المبحث الثاني لدراسة جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد. أما الفصل الرابع فإنه جاء لمعالجة نظام العولمة وأثره في مسارات عمل البنك الدولي، حيث ناقشنا في المبحث الأول منه موضوع الإطار المفاهيمي للعولمة وللنظام الدولي الجديد، وعالجنا في المبحث الثاني طبيعة عمل البنك الدولي في ظل العولمة، ثم تناول الفصل الخامس من الباب الثاني تطور وظائف البنك الدولي في إعادة إعمار المدن المنكوبة، وهنا ناقشنا في المبحث الأول العوامل المؤثرة في تطور عمل البنك الدولي في مجال إعادة الإعمار، وخصصنا المبحث الثاني لبحث إطار عمل البنك الدولي في مجال إعادة البناء والاستقرار وبناء السلام في العراق وعالج المبحث الثالث دور البنك الدولي في دعم برامج الأمم المتحدة المتخصصة في المدن العراقية المنكوبة.

الخاتمة

يعتبر البنك الدولي واحداً من أهم الوكالات الدوليّة التي تتبع للأمم المتحدة، حيث تعنى هذه الوكالة بالتنمية بشكل رئيس، وقد بدأ البنك الدولي أنشطته التمويلية بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، فأوّل المستفيدين من هذه المؤسسة كانت الدول الأوروبيّة التي منيت بخسائر فادحة جراء هذه الحرب التي تركت آثارها المدمرة على مختلف ميادين الحياة الإنسانية في القارة الأوربية، رغم أن آثارها الكارثية امتدت لتشمل مختلف دول العالم التي عانت الكثير من بشاعة تلك الحرب ومن ويلاتها وآثارها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع الزمن تطوّر أداء البنك وتوسعت دائرة مجالاته واختصاصاته، فصار اليوم يقدم خدمات يقال إنّها تحارب الفقر، بالإضافة إلى تركز جهوده على الأهداف الإنمائية للدول، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية والمالية وأدواره في تامين مستلزمات الاستقرار للنظام المالي العالمي والحد من مخاطر الأزمات المالية العالمية.

ونعتقد أن ثمة تطورات جوهرية قد دخلت على ميادين عمل مجموعة البنك الدولي يصح معها الحديث عن تطور حقيقي في المهام والوظائف التي تضطلع بها حيث تنامي الدور الذي تمارسه هذه المجموعة في أنشطة إعادة بناء الدول والمشاركة في برامج إعادة بناء الدول التي فككتها الحروب والنزاعات المسلحة وتسهم في إعادة المرتكزات الأساسية للنظام السياسي الجديد الذي يتولى السلطة في المراحل الانتقالية مما يجعل من هذه المهمة نشاطاً غير مألوف وغير متداول في أعراف المنظمات الدولية ويسجل للبنك الدولي وهيئاته قدم السبق في هذا المجال.

وهناك يبرز أيضاً المشاركة الفاعلة في أنشطة إعادة بناء السلام والإشراف

على برامج متقدمة في هذا المجال والولوج في مختلف التفصيلات المتصلة بمتطلبات بناء السلام في منظور عالمي ينسجم مع مراحل التطور البارز في حركة المجتمع الدولي وبما يدعم من نشاط باقي الأطراف التي تمارس أدوار مختلفة في ذات الإطار. بالإضافة إلى دعم برامج التحول الديمقراطي في إطار الأدوار التي تتجه بشكل أو باخر نحو تعزيز قيم الديمقراطية وسيادة القانون والتحول إلى دولة مؤسسات وبالتالي تقود مجموعة البنك الدولي مجموعة كبيرة من الفعاليات والنشاطات البارزة في هذا المجال بغية الوصول إلى تدعيم تجارب الدول التي تمر بأزمة انتقال من نظم حكم دكتاتورية أو أنظمة حكم فردية إلى دول ذات نظام حكم ديمقراطي تداولي يؤمن القائمون عليه بالانتقال السلمي للسلطة عبر وجود انتخابات حرة ونزيهة يشارك من خلالها مواطنو الدولة في اختيار نظام الحكم الأكثر انسجاماً والأكثر تعبيراً عن رغباتهم وتطلعاتهم وإرادتهم.

ويسجل للبنك الدولي المساهمة في دعم الملفات ذات الاهتمام العالمي من قبل المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبالتالي تمارس مجموعة البنك الدولي مهامها البارزة في مجال تلبية الشروط الجوهرية والعناصر الأساسية للتنمية المستدامة وتدعم برامج حماية البيئة من مخاطر التلوث وتساعد في دعم حق الشعوب في العيش بسلام ووئام بعيداً عن مخاطر الحروب وويلاتها وتساهم في دعم برامج الرفاهية والتقدم المطرد في ميادين الحياة الاقتصادية وتشرف على خطط إعادة إنتاج اقتصادات متماسكة وقادرة على مواجهة مخاطر النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتسهم في إرساء دعائم الاستقرار والثبات لاقتصاديات الدول التي تعاني من مشكلات بنيوية في ميادين الحياة الاقتصادية عبر برامج موجهة من قبل البنك لدعمها وتمكينها من تخطي تلك الأزمات.

ويمارس البنك الدولي دورا بارزا في مجال المساهمة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري والمشاركة في تنفيذ المبادئ الجوهرية التي أقرتها الأمم

المتحدة في مجال التعامل مع ظاهرة الفساد من خلال تنفيذ البنود الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد، ومن هذا المنطلق باتت المنظمات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية تلعب دوراً حاسماً في مجال التصدي لظاهرة الفساد والمشاركة في إقرار آليات دولية للتعاون بين الدول في مجال الحد من هذه الظاهرة والتقليل من مخاطرها.

وللبنك الدولي القدرة على المشاركة في دعم مجهودات الدعم الإنساني لبرامج الإعمار وإعادة البناء وتقديم المساعدات الإنسانية للدول المتضررة من الأزمات الناجمة عن الحروب والنزاعات المسلحة والكوارث أو الدعم للدول التي تعاني من انتكاسات مالية جراء الأزمات المالية الخانقة التي تعتريها، وتكشف التقارير الدولية عن اتساع مشاركات البنك الدولي في تغطية نفقات إعادة الإعمار والبناء وتأهيل القدرات للعديد من الدول والمساهمة في تقديم المساعدات الدولية الإنسانية للدول التي هي بأمس الحاجة إليها حتى بات البنك الدولي يتقدم على غيره من المنظمات الدولية الحكومية في هذا المجال.

ويجب أن نعترف أيضاً بان البنك الدولي أثبت للمجتمع الدولي قدرته على تبني استراتيجيات واضحة في مجال التعامل مع القضايا الأساسية التي تدخل في مجالات عمله وانه أسس لبرامج طويلة الأمد وتبنى خطط وسياسات للإصلاح الاقتصادي والمالي بمستويات مختلفة معتمداً في عمله على ما بات يتمتع به من خبرات وتراكم معارف في مختلف ميادين الحياة الدولية، وتمكن أيضاً في نقل تجارب النجاح إلى عدد آخر من الوكالات الدولية المتخصصة أو البرامج العاملة في إطار الأمم المتحدة.

وإذا كانت الأمم المتحدة تمثل المنظمة الأم التي تحتوي سائر الوكالات الدولية المتخصصة والمضلة التي تعمل بها تلك الوكالات إلا أن البنك الدولي وبحكم الاحترافية التي يتمتع بها في العمل كان يعمل باستقلالية واضحة في إطار الكثير من البرامج والمشاريع المكلف بها، واخذ يمارس أدواره بمزيد من

الحرية والاستقلالية بمعزل عن الآخرين يشجعه في ذلك أصالة البرامج التي تبناها وتفرده في الكثير من مساحات العمل الدولي وتراكم الخبرات والتجارب التي مر بها البنك الدولي وعبر مسيرة طويلة من حياته.

وقد كان للتحالفات والشراكات الكبيرة التي أقامها البنك الدولي مع مختلف الأطراف الدولية العامل الأبرز في إيجاد بيئة مناسبة للعمل، حيث نجح البنك الدولي في الحصول على ثقة مختلف الأطراف الدولية الفاعلة والتي تمثلت بالمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية، هذه الشراكات بنيت على أسس التعاون المشترك وتبادل الخبرات وتوزيع المهام والعمل في الميدان، وقدم البنك الدولي لشركائه مختلف التسهيلات في العمل وأعطى لهم أدوار رئيسية في تنفيذ برامجه وتعاون معهم في تحقيق الغايات الأساسية المتوخاة من إقامة مثل تلك الشركات.

إن التحولات المستمرة في الواقع الدولي والتطورات الحاصلة في القانون الدولي العام وبروز معطيات جديدة على مستوى العلاقات الدولية تطرح على البنك الدولي وجميع شركائه إلزام قانوني جديد يتمثل في أن يتم تطوير آليات العمل وإجراء تقييم مستمر لمدى كفاءة أجهزة البنك الدولي ومدى قدرتها على العمل في ظل هذه التطورات، وبالتالي فإن التحديات الأخيرة التي شهدها العالم بسبب انتشار النزاعات المسلحة الدولية وغير ذات الطابع الدولي وتفشي مخاطر الأوبئة والجوائح وما تسببت به من أضرار جسيمة في الحياة الاقتصادية الدولية، هذه المعطيات أوجبت على البنك الدولي أن يتدخل في مواجهة هذه التحديات باليات جديدة وبأفكار معاصرة ومتطورة تنسجم مع نوع تلك التحديات ومع نطاقها وتأثيراتها الممتدة لمساحات واسعة من المعمورة، وبالتالي كانت هناك استجابة مناسبة لمثل تلك المشكلات بحلول منطقية وبمعالجات واضحة ودقيقة.

فهرس المحتويات

الإهداء 7

استهلال..... 9

المقدمة.....11

الباب الأول: التأطير البنيوي لمجموعة البنك الدولي.....23

الفصل الأول: التعريف بالبنك الدولي 27

المبحث الأول: تعريف البنك الدولي وأهدافه 29

المطلب الأول: تعريف البنك الدولي.....29

المطلب الثاني: أهداف البنك الدولي.....34

المبحث الثاني: هيئات وأجهزة البنك الدولي واختصاصاتها 47

المطلب الأول: الهيئات الأساسية لمجموعة البنك الدولي.....47

الفرع الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.....48

الفرع الثاني: مؤسسة التنمية الدولية 52

الفرع الثالث: مؤسسة التمويل الدولية.....61

الفرع الرابع: هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف 67

الفرع الخامس: المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار 74

المطلب الثاني: أجهزة البنك الدولي واختصاصاتها 80

الفرع الأول: مجلس المحافظين 81

الفرع الثاني: المديرون التنفيذيون 83

الفرع الثالث: الرئيس وجهاز الموظفين.....86

المبحث الثالث: نظام العضوية في البنك 90

المطلب الأول: العضوية وأحكامها.....90

المطلب الثاني: الانسحاب وأحكامه.....94

المبحث الرابع: الجوانب المالية المتصلة بنشاط البنك 99

المطلب الأول: رأس مال البنك الدولي وأنواع القروض التي يقدمها.....100

المطلب الثاني: الأنشطة المالية المرتبطة بالإيداع والحيازات للأموال 113

الفصل الثاني: تكييف عمل البنك الدولي ونظامه القانوني 123

المبحث الأول: تكييف عمل البنك الدولي.....125

المطلب الأول: البنك الدولي منظمة دولية.....125

المطلب الثاني: البنك الدولي منظمة دولية حكومية 129

المطلب الثالث: البنك الدولي وكالة دولية متخصصة 131

المطلب الرابع: البنك الدولي منظمة دولية مالية 135

المبحث الثاني: الوضع القانوني للبنك الدولي وحقوقه ومسؤولياته وحصاناته 138

المطلب الأول: الوضع القانوني للبنك الدولي..... 139

المطلب الثاني: حقوق البنك الدولي 145

المطلب الثالث: مسؤولية البنك الدولي 149

الفرع الرابع: نظام المزايا والحصانات للبنك 152

الفصل الثالث: مظاهر التعاون بين البنك الدولي مع المنظمات الدولية..... 173

المبحث الأول: تعاون البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي..... 175

المطلب الأول: التعريف بالصندوق وأهدافه وأجهزته..... 176

الفرع الأول: التعريف بصندوق النقد الدولي 176

المقصد الأول: تعريف صندوق النقد لدولي..... 177

المقصد الثاني: الخلفيات التاريخية لنشأة الصندوق 180

الفرع الثاني: أهمية الصندوق وأهدافه..... 187

المقصد الأول: أهمية الصندوق في الاقتصاد العالمي 187

المقصد الثاني: أهداف الصندوق 189

الفرع الثالث: أجهزة الصندوق وهيئاته..... 197

المقصد الأول: الأجهزة الرئيسية لصندوق النقد الدولي..... 198

أولا: مجلس المحافظين..... 198

ثانيا: المجلس التنفيذي..... 200

ثالثاً: المدير العام للصندوق..... 202

المقصد الثاني: الأجهزة المساعدة (اللجان والهيئات الاستشارية)..... 205

أولاً: اللجنة المؤقتة..... 206

ثانياً: لجنة التنمية..... 206

ثالثاً: اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية..... 208

المقصد الثالث: الأجهزة العاملة خارج إطار الصندوق..... 209

أولاً: مجموعة السبعة..... 210

ثانياً: مجموعة العشرة..... 211

ثالثاً: مجموعة الخمسة عشر..... 212

رابعاً: مجموعة العشرين..... 213

خامساً: مجموعة الأربعة والعشرين..... 215

سادساً: مجموعة السبعة والسبعين..... 217

سابعاً: مجلس الاستقرار المالي..... 218

ثامناً: نوادي الدائنين/ نادي باريس..... 220

المطلب الثاني: آليات التعاون المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 221

الفرع الأول: مستويات التعاون بين المنظمتين 223

الفرع الثاني: أوجه الشبه في العمل بين المنظمتين 233

الفرع الثالث: أوجه الاختلاف في العمل ما بين المنظمتين 238

المبحث الثاني: تعاون البنك الدولي مع منظمة التجارة العالمية 241

المطلب الأول: التعريف بمنظمة التجارة العالمية وأهدافها 243

المطلب الثاني: مظاهر التعاون بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية 262

الفرع الأول: البنك الدولي وتطوير النظام التجاري الدولي 264

الفرع الثاني: البنك الدولي ودعم إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف 268

الفرع الثالث: البنك الدولي والتصدي للتحديات المعاصرة للتجارة العالمية 272

الفرع الرابع: البنك الدولي ومعالجة الفقر وتنشيط التبادل التجاري 276

الفرع الخامس: الصندوق الاستئماني الشامل للتجارة 280

المبحث الثالث: البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية 285

المطلب الأول: التعريف بالمنظمات الدولية غير الحكومية 287

المطلب الثاني: مظاهر التعاون بين البنك الدولي والمنظمات الدولية غير الحكومية..... 316

الباب الثاني: تطور وظائف ومهام البنك الدولي..... 329

الفصل الأول: دور البنك الدولي في تحقيق التنمية والحد من الفقر. 333

المبحث الأول: دور البنك في مجال أعمال الحق في التنمية..... 335

المطلب الأول: التعريف بالحق في التنمية ومدلولاته 335

المطلب الثاني: البنك الدولي ودعم سياسات التنمية 343

المطلب الثالث: البنك الدولي والتنمية الحضرية 349

المطلب الرابع: البنك الدولي ودعم برامج التنمية الرقمية..... 357

المبحث الثاني: البنك الدولي ومكافحة الفقر 369

المطلب الأول: استراتيجيات البنك الدولي في الحد من الفقر..... 371

المطلب الثاني: البنك الدولي وأليات إنهاء الفقر 377

الفصل الثاني: البنك الدولي وأزمة المديونية وإدارة برامج التكييف الهيكلي 389

المبحث الأول: البنك الدولي وأزمة المديونية العالمية 393

المطلب الأول: الإطار العام لعمل البنك الدولي تجاه أزمة المديونية الخارجية..... 394

المطلب الثاني: البنك الدولي ودعم سياسات الخصخصة وبرامج الحوكمة 404

الفرع الأول: البنك الدولي ودعم سياسات الخصخصة 405

الفرع الثاني: البنك الدولي وبرامج الحوكمة..... 409

المبحث الثاني: البنك الدولي ودعم برامج التكييف الهيكلي..... 430

المطلب الأول: البنك الدولي ومفهوم التكييف الهيكلي 431

المطلب الثاني: البنك الدولي ومتطلبات تحقيق التكييف الهيكلي 439

المطلب الثالث: البنك الدولي ومعوقات التكييف الهيكلي..... 452

الفصل الثالث: البنك الدولي ودعم برامج العدالة وسيادة القانون ومكافحة الفساد 467

المبحث الأول: البنك الدولي ودوره في دعم برامج العدالة وسيادة القانون 469

المبحث الثاني: جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد 485

المطلب الأول: البنك الدولي وبرامج مكافحة الفساد 485

المطلب الثاني: البنك الدولي وتقديم المساعدات الفنية وتطبيق برامج الحوكمة 499

المطلب الثالث: البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية..... 508

الفصل الرابع: نظام العولمة وأثره في مسارات عمل البنك الدولي .. 517

المطلب الثالث: البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام في العراق..... 587

الخاتمة 600

المراجع 604

فهرس المحتويات 648

صدر عن مركز البحوث القانونية في أقليم كوردستان العراق، سلسلة الكتب الآتية:

1. المعيار المميز للعمل القضائي — د. عبد الرحمن عبد العظيم إبراهيم
2. الأوضاع الظاهرة — أ.د. نعمان إبراهيم مصطفى
3. الهندسة التشريعية — أ.د. [illegible]
4. الشرعية الجزائية — د. طلال عبد الحسين البدراني
5. تصدّع نظام المسؤولية المدنية — أ.د. [illegible]
6. الحق في معرفة الحقيقة — أ.د. [illegible]
7. قصة العدل — أ.د. [illegible]
8. الفيدرالية المالية — د. [illegible]
9. نظرية كمال النقص الثلاثي — أ.د. [illegible]
10. التنظيم القانوني لإنقاذ التاجر من الإفلاس — د. [illegible]
11. تدرج القواعد الدستورية — د. [illegible]
12. دراسات معاصرة في القانون الخاص — أ.د. [illegible]

البنك الدولي

الكتور وتام نعمت إبراهيم السعدي